الإدارة المحلية في الجزائر ومساهمتها في التنمية المحلية
– عرض لتجربة بلدية الغزوات بولاية تلمسان–

فاطمةالزهراءمغبر

[استاذة مؤقتة جامعةأبوبكربلقايد]

[meghabberf@yahoo.fr]

سميربطاهر

[بروفيسور، بجامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان]
[sambetta@yahoo.fr]

الملخص

الإدارة المحلية في الجزائر ومساهمتها في التنمية المحلية
عرض لتجربة بلدية الغزوات بولاية تلمسان

يتمثل هدف هذه الدراسة في التعرف على نظام الإدارة المحلية في الجزائر بمستوياته ودوره في تحقيق التنمية المحلية، وذلك من خلال التطرق إلى وظائف ومهام الوحدات المحلية ومصادر تمويلها والبرامج التنموية الموكلة بتنفيذها، بالتركيز على البلدية باعتبارها الخلية القاعدية للحكم في الجزائر وحاضنة التنمية المحلية. ومن خلال تحليل تجربة بلدية الغزوات في التنمية المحلية تعرفنا على نوعية المشاريع التنموية المنجزة على مستوى البلدية وتطورها خلال الفترة 2007-2011،ومدى مساهمتها فيتحسين وضعية المواطنين الاجتماعية والاقتصادية والصحية والبيئية.

الكلمات المفتاحية: الإدارة المحلية، التنمية المحلية، التمويل المحلي، البلدية، بلدية الغزوات

Résumé

L'administration locale en Algérie et leur contribution au développement local
Experience de la commune de Ghazaouet – wilaya de Tlemcen–

Le but de cette étude est d'identifier le système de l'administration locale en Algérie et son rôle dans le développement local. Nous avons abordé les fonctions et les tâches des unités locales, leurs sources de financement et la mise en œuvre des programmes de développement assignés. La commune est considéré comme la collectivité territoriale de base de l'état algérien et l'incubateur de projets de développement local, et a partir l'analyse de l'expérience de la commune de Ghazaouet dans le développement local nous avons identifié la qualité des projets de développement et de son évolution au cours de la période 2007-2011, et sa contribution à l'amélioration de la situation sociale, économique et de la santé des citoyens.

Mots clés : administration locale, développement local, financement local, commune, commune de Ghazaouet

Abstract

The local administration in Algeria and their contribution to local development
Experience of the town of Ghazaouet – Wilaya Tlemcen–

The purpose of this study is to identify the local government system in Algeria and its role in local development. We discussed the functions and tasks of local units, their funding sources and implementation of development programs assigned. The town is considered as the basic territorial unit of the Algerian State and the incubator of local development projects, and from the analysis of the experience of the town of Ghazaouet in local development we have identified the quality of development projects and its evolution over the period 2007-2011, and its contribution to improving the social, economic and health of citizens.

Keywords: local government, local development, Local financing, town, town of Ghazaouet

مقدمة

لقد شهدت السنوات الماضية اهتماما متزايدا بنظام الإدارة المحلية،لما له من خصائص ومميزات ضرورية لتحقيق التنمية المحلية، وقد أصبح هذا النظام مظهرا من مظاهر الدولة الحديثة يهدف إلى توزيع بعض المهام على الإدارات اللامركزية.والجزائر بدورها حاولت إرساء مبدأ اللامركزية من خلال منح مجموعة من الصلاحيات للإدارة المحلية (الولاية والبلدية) في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية وغيرها، حيث جاء قانون البلدية وقانون الولاية لسنة 1990 ليحددا مسارا جديدا في التنظيم الإداري المحلي ليواكب التحولات الدولية وتأثيراتها على وظائف الدولة ويتماشى مع التنمية المحلية.

إن المكانة المتميزة للتنمية المحلية جعلتها تحتل موقعا بارزا في إستراتيجية وسياسة التنمية بالجزائر في جميع مراحلها ومحطاتها، ويتجلى ذلك في نوع البرامج التي وجهتها الدولة لها والمتمثلة في المخطط القطاعي للتنمية الموكل أمر تسييره للولايات والمخطط البلدي للتنمية المناط إدارته بالبلديات،وتعتبر البلدية الوحدة الأساسية للحكم والإدارة في الجزائر بالنظر لدورها الفاعل في رفع كفاءة الأداء الإداري والتنموي للدولة وفي تقريب الإدارة من المواطن.

وعليه فإن إشكالية هذه الدراسة تدور حول مدى مساهمة الإدارة المحلية في الجزائر في تحقيق التنمية المحلية، وإلى أي مدى تمكنت بلدية الغزوات من تحقيق ذلك؟ونضع الفرضيتين التاليتين:

1- الإدارة المحلية في الجزائر تلعب دورا هاما في تحقيق التنمية المحلية.

2- البلدية هي الخلية القاعدية للدولة وحاضنة التنمية المحلية.

وللإجابة على هذه الإشكالية تم تقسيم هذه الدراسة إلى جانبين، نظري يتضمن عموميات حول الإدارة المحلية والتنمية المحلية، وآخر تطبيقي تضمن عرض لتجربة بلدية الغزوات في التنمية المحلية.

1–مفهوم ومقومات الإدارة المحلية:

1-1- مفهوم الإدارة المحلية:

تعتبر الإدارة المحلية من الفروع الرئيسية للإدارة العامة، عرفت كظاهرة قانونية اعتبارا من القرن التاسع عشر في بريطانيا، أما في الدول العربية فقد بدأت هذه الفكرة في مصر مع بداية ستينات القرن العشرين[1]. ولقد تعددت التعاريف التي تشرح مفهوم الإدارة المحلية تبعا لتعدد الباحثين والزوايا التي ينظرون منها، فقد عرفها John Cherke بأنها" ذلك الجزء من الدولة الذي يختص بالمسائل التي تهم سكان منطقة معينة، إضافة للأمور التي يرى البرلمان أنه من الملائم أن تديرها سلطات محلية منتخبة تكمل الحكومة المركزية"، وعرفت بأنها" نظام إداري لا مركزي يقوم على أساس منح الوحدات المحلية الشخصية المعنوية وإيجاد مجالس محلية منتخبة تتولى الإشراف على أداء الخدمات وإنتاج السلع ذات الصفة المحلية وفق السياسة العامة للدولة ورقابتها"، وعرفها علي السفلان بأنها"نظام إداري يقوم على فكرة اللامركزية الإقليمية إذ يقسم إقليم الدولة إلى وحدات إدارية تتمتع بالشخصية الاعتبارية وتدير شؤونها تحت رقابة الحكومة المركزية"[2]، كما عرفها الكاتب البريطاني Modie Grame على أنها " مجلس منتخب تتركز فيه الوحدة المحلية ويكون عرضة للمسؤولية السياسية أمام الناخبين سكان الوحدة المحلية، ويعتبر مكملا لأجهزة الدولة"[3].

ويعد وجود إدارة محلية إلى جوار إدارة مركزية ضروري ومن شأنه أن يفرز عن نتائج تتوسع فيها صلاحيات الإدارة المركزية على حساب الإدارة المحلية. فالهدف من الإدارة المحلية هو إدارة مرفق محلي ذو نفع عام وتزداد أهميتها كلما اقتربت من المواطن. وتعتبر الأسباب الداعية لاعتماد نظام الإدارة المحلية موحدة تقريبا في كل الدول، يمكن حصرها فيما يلي:[4]

- تزايد مهام الدولة؛
- التفاوت فيما بين أجزاء إقليم الدولة؛
- تجسيد الديمقراطية على المستوى المحلي.

1-2- مقومات الإدارة المحلية:

ترتكز الإدارة المحلية على ثلاث مقومات رئيسية تتمثل في[5]:

- **الشخصية المعنوية:** تتميز الإدارة المحلية عن الإدارة المركزية بتمتعها بالشخصية المعنوية والتي تعرف على أنها "مجموعة من الأشخاص تستهدف تحقيق غرض معين، أو مجموعة من الأموال تخصص لغرض معين. ويعترف لها القانون بالشخصية القانونية المقررة للإنسان، فتصبح أهلا لاكتساب الحقوق والالتزام بالواجبات".

- **قيام هيئات محلية منتخبة تؤمن المصالح المحلية:** إن اعتراف المشرع بوجود مصالح محلية تختلف عن المصالح القومية يستلزم أن تتولاها هيئات محلية منتخبة تنوب عن السكان المحليين في إدارتها باعتبار هؤلاء الممثلين من أبناء المنطقة المحلية الذين خبروا حاجات سكانها ويرغبون في خدمتها وحل مشكلاتها.

---

[1] علي أنور العسكري.(2008)، الفساد في الإدارة المحلية، مكتبة بستان المعرفة للطباعة والنشر، ص 10

[2] أيمن عودة المعاني. (2010)،الإدارة المحلية، دار وائل للنش، ص 18.

[3] محمد محمود الطعامنة. (2003)، نظم الإدارة المحلية، الملتقى العربي الأول، ص 08

[4] بسمة عولمي. (2005)، تشخيص نظام الإدارة المحلية والمالية المحلية في الجزائر، مجلة العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا، الشلف ،عدد 4، ص 258

[5] أيمن عودة المعاني، مرجع سابق، ص 47

- **إشراف ورقابة السلطة المركزية:** إن تحقيق متطلبات الإدارة الجيدة يتطلب وضع الهيئات المحلية تحت إشراف ورقابة خاصة تدعى الرقابة الإدارية تمارسها السلطة المركزية ضمن الحدود التي يرسمها القانون.

2- مفهوم التنمية المحلية والتمويل المحلي

2-1- تعريف التنمية المحلية:

لما كان مفهوم التنمية الريفية المتكاملة يركز فقط على المناطق الريفية دون ربطها بتنمية المناطق الحضرية، برز مفهوم التنمية المحلية الذي يرمي إلى تنمية الوحدات المحلية سواءا كانت ريفية أو حضرية. فالتنمية المحلية هي "عملية التغيير التي تتم في إطار سياسة عامة محلية تعبر عن احتياجات الوحدة المحلية(ريفية أو حضرية أو صحراوية)، من خلال القيادات المحلية القادرة على استغلال الموارد المحلية وإقناع المواطنين المحليين بالمشاركة الشعبية والاستفادة من الدعم المادي والمعنوي الحكومي، وصولا إلى رفع مستوى معيشة المواطن المحلي ودمج جميع الوحدات المحلية في الدولة"[6]، وهناك من يرى بأنها "حركة تهدف إلى تحسين الأحوال المعيشية للمجتمع في مجمله على أساس المشاركة الايجابية لهذا المجتمع وبناءا على مبادرة المجتمع إن أمكن ذلك، فإذا لم تظهر المبادرة تلقائيا تكون الاستعانة بالوسائل المنهجية لبعثها و استثارتها بطريقة تضمن لنا استجابة حماسية فعالة لهذه الحركة"[7]

2-2- تعريف التمويل المحلي ومصادره:

2-2-1- تعريف التمويل المحلي:

يعتبر التمويل المحلي أداة تحقيق التنمية المحلية وتسيير مصالح الإدارة المحلية في المقاطعات الإقليمية، فهو يمثل "كل الموارد المالية المتاحة والتي يمكن توفيرها من مصادر مختلفة لتمويل التنمية المحلية على مستوى الجماعات المحلية بصورة تحقق أكبر معدلات للتنمية عبر الزمن، وتعظم استقلالية المحليات عن الحكومة المركزية في تحقيق تنمية محلية منشودة"[8].

2-2-2- مصادر التمويل المحلي:

تختلف الموارد المالية المحلية تبعا لاختلاف الدول وإيديولوجياتها ومن هذه الموارد[9]:

- **الضرائب المحلية:**

وهي فريضة مالية تتقاضاها إحدى الهيئات العامة المحلية على سبيل الإلزام ضمن الوحدة الإدارية التي تمثلها دون نظر إلى مقابل معين، وغايتها تحقيق منفعة عامة.

- **الرسوم المحلية:**

وهي ما يتقاضاه الشخص العام الممثل للوحدة الإدارية المحلية نظير أداء خدمة معينة تعود بالنفع على دافع الرسم بالذات وإن كانت تغلب على هذه الخدمة صفة النفع العام.

- **إيرادات الأملاك العامة للمجالس المحلية:**

وهي الموارد الخاصة الناتجة عن تشغيل واستثمار المرافق المحلية، حيث تعتبر الهيئات المحلية ذات استقلال مالي وإداري يؤهلها حرية التملك والتصرف ضمن القانون.

---

[6] سمير محمد عبد الوهاب.(2010)، الحكم المحلي والتنمية المحلية، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ص 160

[7] رشيد أحمد عبد اللطيف.(2002)، أساليب التخطيط للتنمية، المكتبة الجامعية، ص 19

[8] عبد المطلب عبد الحميد عبد المطلب.(2001)،التمويل المحلي والتنمية المحلية، الدار الجامعية، ص 23

[9] أ. أيمن عودة المعاني، مرجع سابق، ص 151

- **القروض:**

نتيجة لتمتع المجالس المحلية بأهلية التعاقد فيحق لها إبرام القروض التي تستخدم غالبا لتمويل مشاريعها الرأسمالية والمشاريع ذات التكلفة العالية عامة النفع كشق الطرق وإنشاء المستشفيات وغيرها.

- **الإعانات الحكومية:**

وهي مبالغ نقدية تقدمها الحكومة المركزية للمجالس المحلية بغية مساعدتها على تغطية جزء من نفقاتها.

- **التبرعات:**

- وهي عبارة عن تبرعات المواطنين النقدية أو العينية ووصاياهم وهباتهم للهيئات المحلية.

3- نظام الإدارة المحلية في الجزائر ومساهمته في التنمية المحلية

إن الإدارة المحلية في الجزائر لا تختلف عن الإدارات المحلية في سائر الدول الأخرى، وذلك من حيث كونها أداة يتم بواسطتها تحقيق السياسة العامة للدولة بغية تحقيق الرفاهية العامة لكل أفراد المجتمع.

3-1- مستويات الإدارة المحلية في الجزائر:

تقوم الإدارة المحلية في الجزائر على وحدتين إداريتين هما البلدية والولاية.

الولاية:

عرف القانون الولاية بأنها "جماعة عمومية إقليمية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتشكل مقاطعة إدارية للدولة. تنشأ الولاية بقانون"[10]، وهي جماعةٌ لامركزية حائزةٌ على السلطات المتفرِّقة للدولة، تقوم بدورها على الوجه الأكمل، وتُعبِّر عن انشغالات ساكنيها، لها هيئاتٌ خاصة، أي مجلس شعبي وهيئة تنفيذية فعالة.

البلدية:

البلدية في الجزائر هي الهيئة القاعدية لهرم الإدارة العامة للدولة فهي الأرضية الأساسية التي يرتكز عليها الحكم، بالنظر لدورها الفاعل في رفع كفاءة الأداء الإداري والتنموي للدولة، وفي تقريب الإدارة من المواطن بما يسمح بتنمية المجتمع وتحقيق رفاهيته. وقد عرفها قانون البلدية على أنها "الجماعة الإقليمية الأساسية وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتحدث بموجب القانون"[11].

3-2- برامج التنمية المحلية:

تعتبر برامج التنمية المحلية وسيلة أساسية في تطبيق السياسة التنموية المحلية المنتهجة في ميدان التجهيز وتلبية الاحتياجات الاجتماعية المختلفة لسكان الولاية وهذا على ضوء الأهداف الوطنية الكبرى المسطرة. ويتم تجسيد التنمية المحلية من خلال نوعين من البرامج التنموية، برامج التجهيز والبرامج المرافقة و المدعمة للإصلاحات الاقتصادية.

[10] القانون رقم 90/09 المؤرخ في 12 رمضان 1410 الموافق لـ 07 أفريل 1990 المتعلق بالولاية – المادة 01 –

[11] المادة 01 من قانون البلدية

3-2-1- برامج التجهيز:

حسب ما نصت عليه المادة 5 من المرسوم رقم 380/81، هناك نوعين من المخططات[12] تقوم بها الجماعات المحلية في مجال التنمية أحدها بلدي يتم على مستوى البلدية PCD والآخر قطاعي يتم على مستوى الولاية PSD، وسنوضح كل من المخططين فيما يلي:[13]

- **المخطط القطاعي للتنمية:**

هو مخطط ذو طابع وطني تدخل ضمنه كل استثمارات الولاية والمؤسسات العمومية التي تكون وصية عليها، يتم تسجيله باسم الوالي والذي يسهر على تنفيذه كذلك، وهو نوعين:

أ- المخطط القطاعي الممركز، والذي يكون تابع للإدارة المركزية حسب قطاعات النشاط والتي تشملها الوزارات الموجودة على مستوى الحكومة.

ب- المخطط القطاعي غير الممركز، والذي يهدف إلى تحقيق التوازنات الجهوية حيث يتم إدراجه في النفقات المتعلقة بالتجهيزات العمومية غير الممركزة.

- **المخطط البلدي للتنمية:**

هو عبارة عن مخطط شامل في البلدية، مهمته توفير الحاجيات الضرورية للمواطنين ودعم القاعدة الاقتصادية، ومحتوى المخطط عادة يشمل التجهيزات الفلاحية والقاعدية وتجهيزات الإنتاج التجارية.

3-2-2- البرامج والصناديق المرافقة والمدعمة للإصلاحات الاقتصادية:

هي برامج تستجيب لوضعيات معينة، وترمي إلى التكفل بتلك الوضعيات الظرفية لتجاوزها لاسيما في مجال خلق مناصب شغل على المستوى المحلي. من أهم هذه البرامج:

- **برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي:**

يتمحور حول الأنشطة المخصصة لدعم المؤسسات والأنشطة الزراعية المنتجة وغيرها وإلى تعزيز المرافق العمومية في ميدان الري والنقل والمنشآت القاعدية وتحسين ظروف المعيشة والتنمية المحلية وتنمية الموارد البشرية.[14]

- **برنامج صندوق الجنوب:**

هو برنامج يهدف إلى التكفل بالعجز في ميدان التجهيزات الأساسية بالمناطق الجنوبية بالوطن لتجاوز التخلف الذي تعانيه البلديات في هذا المجال مقارنة ببلديات مناطق الشمال.

- **برنامج صندوق الكوارث الطبيعية:**

يهتم بتسيير الكوارث الطبيعية، كون هذا الجانب متعلق بالأمن المدني وله تأثير مباشر على الأشخاص والممتلكات، وفي هذا الإطار تكون البلدية معنية بالتصريح المتعلق بالمنطقة المنكوبة ومعاينة حالة الكارثة الطبيعية.[15]

---

[12] منذ سنة 1989 اعتبر التخطيط في الجزائر اتجاها رئيسيا ومبدأ هاما من المبادئ العامة لتنظيم الاقتصاد الوطني، وذلك بالنظر إلى طبيعة النظام السياسي والاجتماعي والاقتصادي الذي انتهجته آنذاك

[13] شويح بن عثمان.(2011/2010)، دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية –دراسة حالة البلدية–، مذكرة ماجستير في القانون العام، جامعة تلمسان، ص 125

[14] تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الظرف الاقتصادي والاجتماعي، السداسي الثاني سنة 2001 لشهر جوان 2002، الجزائر

[15] شويح بن عثمان، مرجع سابق، ص 132

3-3- دور وفاعلية البلدية في تحقيق التنمية المحلية:

3-3-1- دور البلدية في تحقيق التنمية المحلية:

لقد جعل التشريع الجزائري من البلدية المحرك الأساسي للتنمية المحلية، حيث توسعت صلاحياتها بشكل كبير في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها.

- **من الناحية الاقتصادية:**

تلعب البلدية دور كبير في تنمية المجتمع في المجال الاقتصادي من خلال مبادرتها بإنشاء المشاريع والبحث عنها في المدن والأرياف، مع العمل على تنشيطها ومراقبتها. إضافة إلى تطوير السياحة من خلال المحافظة على المواقع الطبيعية والآثار، نظرا لقيمتها التاريخية والجمالية مع ضرورة التعريف بها من خلال مختلف الأنشطة الاتصالية كنشر المطبوعات، إيجاد مواقع الكترونية خاصة بها،...الخ.

- **من الناحية الاجتماعية:**

من وظائف البلدية العمل بكل جهد على وضع سياسة اجتماعية واقعية حيث تستفيد من الإجراءات التي وضعتها السلطات العليا المركزية، كنظام الشبكة الاجتماعية والتضامن الوطني وتشغيل الشباب ومساعدة العائلات الفقيرة، هذا بالإضافة إلى المساهمة في نظافة المحيط واحترام قواعد البناء وتطوير الأشكال المعمارية الأصيلة، ومساعدة الأفراد على تخطي أزمة السكن، وإنجاز المراكز الصحية ..الخ

- **من الناحية الثقافية:**

تعمل البلدية بكل أجهزتها على الحفاظ على ثقافة المجتمع المحلي للبلدية، وذلك من خلال التكفل بانجاز وصيانة المراكز الثقافية المتواجدة عبر ترابها، وإنشاء مراكز الشباب وتجهيزها بالملاعب الرياضية، وإيجاد مكتبات وقاعات المطالعة بها، وتوفير الوسائل الثقافية والترفيهية للشباب لشغل فراغه.

3-3-2- فاعلية البلدية في تحقيق التنمية المحلية:

إن قوة فاعلية البلدية تتوقف على وفرة الموارد المالية، فالمال هو عصب كل نشاط إداري، ولن تتحقق التنمية المحلية بالصورة المطلوبة إلا إذا توفر هيكل للتمويل المحلي ينطوي على موارد مالية محلية وتقل فيه إعانة الدولة إلى أقل درجة ممكنة. ووفق القانون الجزائري أكدت المادة رقم 146 من قانون البلدية المؤرخ في 07 أفريل 1990 على أن البلدية مسؤولة عن تسيير وسائلها المالية الخاصة والتي تتألف من مداخيل الجباية والرسوم، مداخيل ممتلكاتهما، الإعانات والقروض.[16]

أ- الموارد المالية المحلية:

تعدالجباية المحلية المورد الرئيسي في ميزانية الجماعات المحلية، كونها تمثل ¾ من الإيرادات المالية المحلية، وتتضاءل أهمية إيرادات الأملاك والممتلكات إذ لا تتجاوز حسب تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي لسنة 1988 نسبة 8% من مجموع إيرادات تسيير البلديات[17].

- **إيرادات أملاك البلدية:**

تتكون أملاك البلدية من أملاك منتجة للمداخيل وأملاك غير منتجة للمداخيل مسطرة في ملحقين متميزين. تتمثل إيرادات الأملاك المنتجة للمداخيل في ناتج كراء ممتلكات البلدية التالية:

1- إيجار الأملاك العقارية:

- المحلات ذات الاستعمال السكني
- المحلات ذات الاستعمال التجاري

[16] أ. بسمة عولمي، مرجع سابق، ص 269

[17] د.بوزيدة حميد.(2011)،تحديات تمويل ميزانيات الجماعات المحلية في الجزائر، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ص 122

- المذابح
- مواقف السيارات
- حقوق المكان داخل الأسواق
- مداخيل المخيمات الصيفية؛ حقوق الحفلات
- الحجز العمومي
- كراء الأسواق الأسبوعية واليومية
- مداخيل بيع المنتوجات البلدية

2- ايجار الأملاك المنقولة:

- العتاد (شاحنات، حافلات وغيرها...)
- المعدات الكبيرة (تجهيزات الأشغال العمومية)

➢ **ايرادات الجباية والرسوم:**

إن معظم المداخيل المالية لميزانية الهيئات المحلية، هي ذات طابع جبائي يشترط لنجاعتها توفر الأنشطة الاقتصادية للمداخيل، منها ما هو موجه كليا ومنها ما هو موجه جزئيا إلى ميزانية البلدية، ونذكر منها:

- **الرسم على النشاط المهني:**

الذي أحدث بموجب قانون المالية لسنة 1996 ويحصل وفق المعدل 2% حسب قانون المالية لسنة 2002، حيث تمثل حصة البلدية منه 1.30%، وهو رسم يطبق على الايرادات المحققة على تراب البلدية من طرف الأشخاص المعنوية والطبيعية.

- **الرسم العقاري:**

يمثل ضريبة سنوية على الممتلكات العقارية، وقد تأسس بموجب الأمر 67-83 المؤرخ في 02 جوان 1967 ويؤسس هذا الرسم على الملكيات المبنية وغير المبنية المتواجدة على التراب الوطني.

- **رسم التطهير:**

يؤسس سنويا على الملكيات المبنية المتواجدة بالبلديات والتي تتوفر على مصالح لإزالة القمامات المترلية، حيث اصطلح عليه برسم رفع القمامات المترلية وفق قانون المالية لسنة 2002.

- **رسم الإقامة:**

أعيد تأسيسه في سنة 1996 لصالح البلديات المصنفة كمناطق سياحية، يفرض على الأشخاص غير المقيمين بالبلدية ولا يملكون فيها إقامة دائمة خاضعة للرسم العقاري.

ومن الرسوم الموجهة جزئيا إلى الجماعات المحلية نجد:

- **الرسم على القيمة المضافة:**

يطبق على عمليات بيع الأشغال العقارية والخدمات، وهو يمثل نسبة 85% من الموارد الجبائية في ميزانية الدولة ويعد ثاني مورد بعد الجباية البترولية، أما النسبة الباقية 15% توزع بين البلدية 5% والصندوق المشترك للجماعات المحلية 10% وهذا عندما يتعلق الأمر بالعمليات المنجزة عند الاستيراد، أما العمليات في الداخل فإن النسبة 15% تخصص كاملة للصندوق المشترك للجماعات المحلية.

- **رسم الذبح:**

تحصله البلدية بمناسبة ذبح الحيوانات ويكون حسابه على أساس وزن لحوم الحيوانات المذبوحة.

➢ **ايرادات الضرائب:**

- **الضريبة على الممتلكات:**

يخضع لها الأشخاص الطبيعيون الذين اختاروا موطنهم الجبائي في الجزائر على اعتبار أملاكهم الموجودة بالجزائر وخارج الجزائر، توجه نسبة 20% منها إلى ميزانية البلدية.

- **قسيمة السيارات:**

يتحملها كل شخص طبيعي أو معنوي يملك سيارة خاضعة للضريبة، وتتوزع حصيلة القسيمة بين الدولة بنسبة 20% والصندوق المشترك للجماعات المحلية بنسبة 80% من ضمنها جزء يصرف من طرف هذا الصندوق إلى البلديات في شكل إعانات.

ب- الموارد المالية الخارجية:

تأتي عملية الاعتماد على الموارد الخارجية كمرحلة ثانية أو استثنائية تلجأ إليها السلطات المحلية عند الضرورة إذا كانت الموارد الداخلية لا تكفي لتغطية نفقات التجهيز والاستثمار في الميزانية المحلية، وهي تتمثل فيما يلي:

➢ **القروض:**

تمثل مورد آخر لتمويل مشاريع التنمية المحلية، حيث تسدد أشغال التجهيز والانجاز والدراسات من ميزانية التجهيز والاستثمار وإذا اقترضت البلدية يتم تسديد رأسمال الدين بفضل ايراداتها من الاستثمار والمتمثلة في:

- مساهمات المتعهدين في نفقات التجهيز العمومية عن طريق رسوم محلية للتجهيز التي تتراوح بين 1% إلى5% من قيمة العقار والأرض المعدة للبناء
- إعانات الدولة عن طريق تقديم مساعدات نهائية
- الاقتطاعات من ميزانية التسيير
- القروض المحتملة لدى مؤسسات مالية من الدولة عن طريق مساعدات مؤقتة

➢ **الإعانات الحكومية:**

وتهدف إلى إكمال الموارد المالية المتاحة للهيئات المحلية وتقليص الفوارق بينها لتحقيق التوازن، كما تنقسم الإعانات الحكومية إلى الإعانات التي تمنحها الدولة وتلك التي يمنحها الصندوق المشترك للجماعات المحلية.

4- عرض لتجربة بلدية الغزوات في التنمية المحلية

4-1- تقديم بلدية الغزوات:

تقع بلدية الغزوات شمال ولاية تلمسان يحدها شمالا البحر الأبيض المتوسط، جنوبا بلديتي تيانت و ندرومة، شرقا بلدية دار يغموراسن وغربا بلدية السواحلية، تبعد عن مقر الولاية بـــ 75 كلم. تبلغ مساحتها 28 كلم^2 ويقدر عدد سكانها بـــ 35011 نسمة. هي مدينة سياحية بالدرجة الأولى، كما أنها ذات موقع استراتيجي بحيث تعتبر من أبواب الشمال المطلة على البحر الأبيض المتوسط، إضافة إلى ذلك هي مدينة أثرية حيث تزخر بالعديد من المعالم التاريخية كلالة غزوانة، الأخوين وقبة سيدي إبراهيم.

4-2- مشاريع التنمية المحلية بالبلدية:

4-2-1- المخطط البلدي للتنمية:

يتعين على البلدية باعتبارها مكان لالتقاء التطلعات الاجتماعية والاقتصادية، أن تقوم بإعداد مخطط التنمية الاقتصادية طبقا للصلاحيات المخولة لها في قانون البلدية. فعلى غرار المهام التقليدية المتمثلة في أداء الخدمات للمواطنين تساهم البلدية في تجسيد التنمية المحلية. وقصد التعرف على مشاريع المخطط البلدي للتنمية المقامة على مستوى بلدية الغزوات خلال سنة 2011 نتطرق إلى الجدول التالي:

الجدول 1. مشاريع المخطط البلدي للتنمية لسنة 2011

المشاريـــــــع	القيمة المالية (دج)
- دراسة وتنفيذ مشروع التزويد بالمياه الصالحة للشرب بالشراقة وسيدي عيسى	12500000
- إنجاز شبكة التطهير(الصرف الصحي) بولاد دالي	5000000
- إصلاح الطريق الرابط بين درب درار والرملة	3000000
- التهيئة الحضرية لشارع الفار	10000000
- تهيئة وطلاء الشارع الرئيسي الرابط بين الرملة والشفق	4000000
- التهيئة الحضرية من حي الرملة الى حي سيدي أعمر	4000000
- التهيئة الحضرية من باب الريح الى سيدي أعمر	4000000
- التهيئة الخارجية للمركز الثقافي البلدي	2000000
- إتمام الأعمال الخاصة بتهيئة الحديقة العمومية	2500000

المصدر: من إعداد الباحثة وفقا للمعلومات المقدمة من طرف البلدية

من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا أن مشاريع المخطط البلدي للتنمية هي بالدرجة الأولى مشاريع اقتصادية إلى جانب بعض المشاريع الثقافية والاجتماعية، وقصد معرفة تطورها للفترة 2007- 2011 نعرض الجدول الموالي:

الجدول 2. تطور المخطط البلدي للتنمية للفترة 2007-2011

السنة	2007	2008	2009	2010	2011
القيمة المالية لـ PCD (مليون دج)	35	40	42	50	50.4

المصدر: معلومات مقدمة من طرف البلدية

ومن أجل قراءة أوضح لمعطيات الجدول سنقوم برسم المنحنى البياني الذي يمثل تطور المشاريع التنموية للمخطط البلدي للتنمية، وهو ما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل 1.تطور المخطط البلدي للتنمية

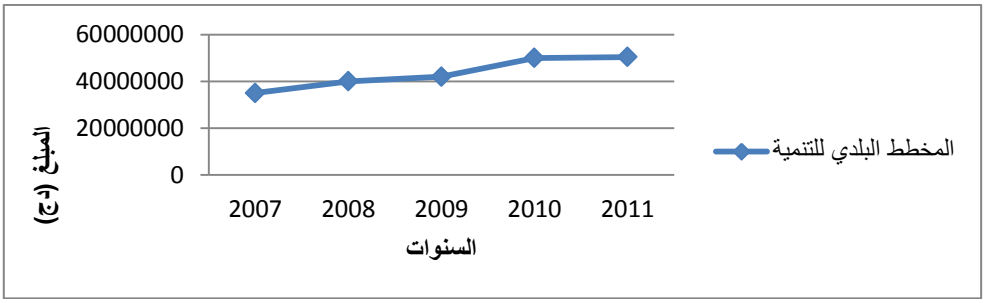

المصدر: من إعداد الباحثة

نلاحظ من خلال المنحنى البياني أن مشاريع المخطط البلدي للتنمية في ارتفاع مستمر، وهو ما يعكس جهود الدولة من أجل النهوض بالمجتمعات المحلية وتحقيق التنمية المحلية، فمثل هذه المشاريع ستساهم في تحسين المستوى المعيشي من خلال توفير مناصب عمل، إلى جانب توفير الرعاية الصحية من خلال التزويد بالمياه الصالحة للشرب وقنوات الصرف الصحي، كما أن الاهتمام بتهيئة الحدائق العمومية والمراكز الثقافية يفسح المجال أمام الشباب الراغبين في استثمار وقت فراغهم في أشياء مفيدة.

4-2-2- المشاريع التنموية الخاصة بالتمويل الذاتي (الاقتطاع لنفقات التجهيز والاستثمار):

إلى جانب المخطط البلدي للتنمية تقوم البلدية بانجاز مجموعة من المشاريع التنموية بالاعتماد على التمويل الذاتي أي ميزانية البلدية والتي تنقسم إلى قسمين قسم التسيير وقسم التجهيز والاستثمار. ونعرض من خلال الجدول الموالي المشاريع التنموية الخاصة بالتمويل الذاتي لبلدية الغزوات.

الجدول3. المشاريع الخاصة بالتمويل الذاتي لسنة 2011

المشاريـــــع	القيمة المالية (دج)
- إتمام أشغال لانجاز ساحة عمومية بالشفق وتهيئة المدخل الشرقي للمدينة (تكميلي)	800000
- بناء سور بحي ركيبة وحائط وقائي بحوط عامر	2500000
- تجهيز وترميم ساحة العقيد لطفي (الشطر الأول)	2500000
- التدعيم بالإنارة العمومية بمختلف أحياء البلدية	3500000
- أشغال في التطهير بالأحياء: الشراقة، البيايط، البداعة، الزراولة، الدمين، الشفق	2050000
- تجديد قنوات صرف المياه وسط المدينة (الشطر الأول)	3200000
- توسيع شبكة المياه الصالحة للشرب بالعرقوب وعين بوجانة	1315595.80
- التزويد بالكهرباء بعدة أحياء	4100739.49
- التزويد بالغاز الطبيعي بعدة أحياء	5460635.18
- ترميم مسجد حي الدرار ومسجد حي الفتح والمسكن الوظيفي	6200000
- ترميم قاعتين للعلاج: جامع الصخرة وديار الجوهر	650000
- دراسة مخطط شغل الأراضي بسيدي أعمر	1000000
- أشغال في المساكة بالمجمع الاداري والمحلات التجارية للبلدية بحي الرملة	1407580.13
- تهيئة شاطئ واد عبد الله	2000000
- تجهيز الحدائق والمساحات الخضراء	3000000
- تحويل مجرى مياه الأمطار بواد البير ودار غمراسن	2300000

المصدر: من إعداد الباحثة وفقا للمعلومات المقدمة من طرف البلدية

قامت البلدية خلال سنة 2011 م باقتطاع ما قيمته 20% من قسم التسيير لتغطية نفقات التجهيز والاستثمار، وبالتالي تعتبر المشاريع الخاصة بقسم التجهيز برامج تنموية جديدة ممولة من ميزانية البلدية. ومن الجدول أعلاه يبرز دور البلدية في تحقيق التنمية المحلية سواءا من الناحية الاقتصادية من خلال تزويد الأحياء بالكهرباء والغاز الطبيعي وغيرها إلى جانب توفير البنيات التحتية الأساسية التي تعتبر ضرورية لسير الحياة العادية، كما وقد ساهمت في تطوير السياحة من خلال تهيئة شاطئ واد عبد الله وتجهيز الحدائق والمساحات الخضراء، أيضا في مجال الرعاية الصحية من خلال توسيع شبكة المياه الصالحة للشرب وتجديد قنوات صرف المياه إلى جانب ترميم قاعتين للعلاج.

4-2-3- الصندوق المشترك للجماعات المحلية:

هو مؤسسةٌ مالية عمومية ذات طابعٍ إداري تتمتَّع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، أنشئت لخدمة الجماعات المحلية. وتوزع موارد هذا الصندوق إلى: إعانات التسيير، وإعانات التجهيز والاستثمار.[18]

أ- إعانات التسيير:

يمنح الصندوق إعانات تتمثل في منح معادلة التوزيع التي تخصص للبلديات التي يقل معدل ثرائها عن معدل الثراء الوطني، إلى جانب الاعانات الاستثنائية للتوازن التي تخصص للجماعات المحلية التي تواجه وضعا ماليا صعبا للغاية، كما يقوم الصندوق بمنح إعاناتٍ خاصة استثنائية للجماعات المحلية التي تواجه كوارث أو أحداث طارئة.

ت- إعانات التجهيز والاستثمار

:تُمنح هذه المساعدة للتمويل الكلي أو الجزئي لمشاريع التجهيز الأساسية الخاصة بإنجاز الهياكل القاعدية والتي لها علاقة باحتياجات المواطنين.

وعلى مستوى بلدية الغزوات فقد خصصت موارد هذا الصندوق خلال فترة الدراسة (2007-2011) لتسيير وصيانة المدارس الابتدائية على مستوى البلدية إلى جانب ترميم وتجهيز المطاعم المدرسية الابتدائية. والجدول الموالي يوضح تطور موارد الصندوق خلال الفترة 2007-2011.

الجدول4. تطور إعانات الصندوق المشترك للجماعات المحلية

السنة	2007	2008	2009	2010	2011
إعانات الصندوق المشترك للجماعات المحلية (م دج)	26	8	18	15	15

المصدر: وثائقالبلدية

الشكل 2.تطور إعاناتالصندوق المشترك للجماعات المحلية

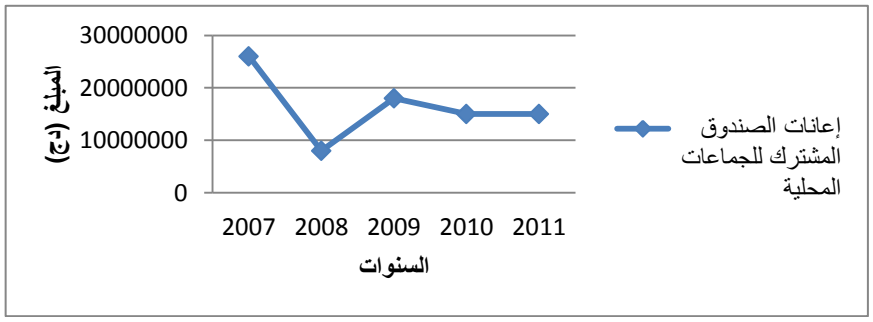

المصدر: منإعدادالباحثة

[18] جمال يرقي، الجباية المحلية والصندوق المشترك للجماعات المحلية في الجزائر ودورهما في التنمية المحلية، دراسات إفرقية، ص 70

نلاحظ من خلال المنحنى البياني تذبذب في إعانات الصندوق المشترك للجماعات المحلية لبلدية الغزوات خلال فترة الدراسة، وهذا مرتبط بطبيعة المهام الموكلة للصندوق والتي تتمثل في إحداث توازن فيما بين البلديات من حيث معدل الثراء، ودعم البلديات التي تواجه أوضاع مالية صعبة.

خاتمة

تعتبر تجربة التنمية المحلية بالجزائر تجربة رائدة بين دول العالم الثالث نظرا لحجم الجهود والاستثمارات التي سخرت لتنفيذها وطول الفترة الزمنية التي استغرقتها. ولقد لعبت الادارة المحلية الدور الفعال في هذا المجال لما لها من صلاحيات تجعل منها أداة لخدمة المواطن من خلال البرامج القطاعية للتنمية والبرامج البلدية للتنمية والتي لعبت دورا مهما في تلبية الاحتياجات المحلية للسكان بدرجة مقبولة نسبيا، حيث تعتبر هذه البرامج أحسن وسيلة لتحقيق التوازن الجهوي وتثبيت السكان واستقرار النشاطات ونشرها عبر كامل التراب الوطني وترقية الملائم منها بكل إقليم وتثمين الموارد المحلية.ولقد ساهمت بلدية الغزوات في تحقيق التنمية المحلية سوءا من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية إلا أنه لا يزال عليها أن تقطع أشواطا كبيرة في هذا المجال حتى يتسنى لها أن ترقى للمستوى المطلوب.

ولبلوغ بلدية الغزوات المستوى المطلوب من التنمية المحلية ينبغي عليها أن تسعى إلى محاربة ما تفشى من ممارسات مثل الفساد والرشوة والمحاباة والتدخلات، وهذا طبعا لا يخص بلدية الغزوات بمفردها وإنما ينطبق على الإدارة المحلية الجزائرية بصفة عامة، حيث أن هذه الممارسات تشكل السبب الرئيسي لتباطؤ الإدارة وسوء تنظيمها. لذا فمن الضروري وضع حد للسلوكيات البيروقراطية التي تجمد المبادرات وتلحق الضرر باقتصاد البلاد والتنمية المحلية.

كما أن تطوير وتعظيم القدرات الإبداعية والتطويرية للسلطات المحلية والتركيز على إرضاء المواطن، أصبح ضرورة حتمية في إرساء التنمية المحلية، وهو ما خلصت إلية التجربة الألمانية التي بادرت بها مؤسسة علمية بحثية سنة 1993 بتأسيس "جائزة الديمقراطية والفعالية في الإدارة المحلية"بحيث تمنح هذه الجائزة للسلطة المحلية التي تكون لديها القدرة على الابتكار والتطوير والمنافسة والجودة في تقديم الخدمات. ومن خلال هذه التجربة تم إدراك أهمية إشراك المواطنين والمجموعة في تحديد السياسات والخدمات التي تدخل ضمن اختصاصها. ويكون إشراك المواطن بطرق متنوعة: الحركات الجمعوية، النقابات، النخب العلمية... ومنه الانتقال في تسيير الإدارة المحلية إلى مفهوم جديد وهو مفهوم الديمقراطية التساهمية التي يكون الغرض منها إسهام المعنيين بعملية التنمية في وضعها وتنفيذها.

المراجع

علي أنور العسكري.(2008)، الفساد في الإدارة المحلية، مكتبة بستان المعرفة للطباعة والنشر

أيمن عودة المعاني.(2010)، الإدارة المحلية، دار وائل للنشر

محمد محمود الطعامنة.(2003)، نظم الإدارة المحلية، الملتقى العربي الأول، عمان

بسمة عولمي.(2005)، تشخيص نظام الإدارة المحلية والمالية المحلية في الجزائر، مجلة العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا، الشلف – الجزائر، عدد 4

سمير محمد عبد الوهاب.(2010)، الحكم المحلي والتنمية المحلية، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية

رشيد أحمد عبد اللطيف.(2002)، أساليب التخطيط للتنمية، المكتبة الجامعية

عبد المطلب عبد الحميد عبد المطلب.(2001)، التمويل المحلي والتنمية المحلية، الدار الجامعية

شويح بن عثمان.(2011/2010)، "دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية –دراسة حالة البلدية–، مذكرة ماجستير في القانون العام، جامعة تلمسان

بوزيدة حميد.(2011)، "تحديات تمويل ميزانيات الجماعات المحلية في الجزائر"، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية

جمال يرقي، "الجباية المحلية والصندوق المشترك للجماعات المحلية في الجزائر ودورهما في التنمية المحلية"، دراسات إفرقية

تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الظرف الاقتصادي والاجتماعي، السداسي الثاني سنة 2001 لشهر جوان 2002، الجزائر

القانون رقم 90/09 المؤرخ في 12 رمضان 1410 الموافق لـــ 07 أفريل 1990 المتعلق بالولاية – المادة 01 –المادة 01 من قانون البلدية

قائمة الجداول

الجدول	الصفحة
الجدول 01: مشاريع المخطط البلدي للتنمية لسنة 2011	09
الجدول 02: تطور المخطط البلدي للتنمية للفترة 2007-2011	09
الجدول 03: المشاريع الخاصة بالتمويل الذاتي لسنة 2011	10
الجدول 04: تطور إعانات الصندوق المشترك للجماعات المحلية	11

قائمة الأشكال

الشكل	الصفحة
الشكل 01: تطور المخطط البلدي للتنمية	10
الشكل 02: تطور إعانات الصندوق المشترك للجماعات المحلية	12